

## الولايات المتحدة تستعجل انسحابها من أفغانستان

وقال الناطق باسم طالبان سهيل شاهين مساء الثلاثاء إن "الإفراج عن 900 أسير من قبل الطرف الآخر هو تقدم جيد. الإمارة الإسلامية ستفرج قريبا عن عدد كبير من السجناء".

والإمارة الإسلامية هو الاسم الذي أطلقته الحركة على أفغانستان خلال حكمها منذ العام 1996.

وفي خطوة مفاجئة، أعلن المتمردون الذين يكتفون منذ أسابيع الهجمات الدامية على القوات الأفغانية التي انتقلت بدورها من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، السبت بشكل أحادي، وقف المعارك كي يتمكن المواطنين من "الاحتفال بسلام وارتياح" بعيد الفطر.

وعزز وقف إطلاق النار الأمل في التوصل إلى هدنة أطول تمهد للمباحثات بين الحركة الجهادية والحكومة الأفغانية.

وتسمى طالبان، التي حكمت أفغانستان بقبضة حديدية من 1996 حتى 2001، للإطاحة بالحكومة التي يدعمها الغرب في كابول ومعاودة فرض الشريعة الإسلامية.

وتعتبر الحركة حكومة كابول دمية في يد الولايات المتحدة.

وجدد ترامب رغبته في الانسحاب العسكري الكامل من أفغانستان لكنه أضاف أنه لم يحدد موعدا مستهدفا لذلك، وسط توقعات بأنه قد يجعل إنهاء أطول حرب أميركية جزءا من حملته لفترة جديدة في السلطة.

وتأتي هذه الخطوات الأميركية في وقت بدت فيه عملية السلام في البلد الآسيوي تسير في الطريق الصحيحة بعد تنافي عمليات الإفراج عن المساجين والأسرى من الجانبين.

وعاش الأفغانيون الأربعاء يوما هادئا بعد إعلان حركة طالبان عن وقف لإطلاق النار بمناسبة عيد الفطر.

وتوقفت المعارك والاشتباكات في أفغانستان منذ أربعة أيام مع تراجع في العنف وهو ما هيا أرضية ملائمة لتبادل الأسرى بين الحركة المتطرفة وحكومة كابول.

والثلاثاء أطلقت الحكومة الأفغانية سراح 900 سجين من طالبان في خطوة توصف بأنها ستدفع بمباحثات السلام قدما.

وبالرغم من هذه الخطوة الحكومية إلا أن المتمردون لم يصعدوا بعد موقفهم إزاءها.

واشنطن - تسعى الولايات المتحدة إلى تسريع انسحابها من أفغانستان وذلك بعد أن كشفت مصادر داخل الجيش الأميركي عن تراجع حجم قواتهم إلى ما يقرب من 8600 جندي.

ويعد هذا الرقم قياسيا مقارنة بالجدول الزمني الذي وضعه الاتفاق بين المتمردين والأميركيين في أواخر فبراير. وأرجعت مصادر هذا التراجع إلى المخاوف الأميركية من تفشي وباء كورونا في أفغانستان.

وتشمل البنود الرئيسية للاتفاق المبرم في 29 فبراير بين طالبان والولايات المتحدة، والذي لم تكن الحكومة الأفغانية طرفا فيه، التزام واشنطن بتقليص وجودها العسكري في أفغانستان من نحو 13 ألف جندي إلى 8600 بحلول منتصف يوليو وإنهائه تماما بحلول مايو 2021 إذا سمحت الظروف.

وقال مصدران كباران في كابول إنه من المرجح بلوغ هدف 8600 جندي بحلول أوائل يونيو.

وذكر مسؤولان أميركيان تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتهم، أن الولايات المتحدة يمكن أن تصل إلى هذا العدد في الأيام المقبلة.

وقال أحد المسؤولين "تمضي صوب ذلك الخفض المقرر أسرع من المتوقع بسبب مخاوف من كوفيد -19".

وذكر المسؤول الآخر أن الولايات المتحدة كانت قد ركزت على الإسراع بسحب الأفراد غير الضروريين ومن يعتنرون في خطر شديد للإصابة بالفيروس.

وطلبت المصادر الأربعة عدم ذكر أسمائها نظرا لحساسية الأمر.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قال الثلاثاء إن "نحو سبعة آلاف جندي سيبقون في أفغانستان لكن المسؤولين أوصوا أن العدد أكثر قليلا من 8600.



حان موعد الرحيل

## اليمن المتطرف التهديد الأكبر الذي تواجهه ألمانيا

ربطه بملف الهجرة الذي كان وراء جل حملات التشكيك والانتقاد التي طالت المستشارة أنجيلا ميركل.

ويستغل اليمين المتطرف ملف الهجرة للتشكيك في المؤسسات الألمانية والدفع نحو معاداة المهاجرين لاسيما المسلمين منهم.

وكان الهجوم أحدث علامة على الصعود المقلق لأقصى اليمين المتطرف في ألمانيا.

وإضافة إلى ذلك، أظهر ردّ المؤسسات السياسية والأمنية الهزلي على عمليات القتل هذه عدم قدرة ألمانيا مرة أخرى على التعامل مع التهديد المتزايد الذي يواجه مواطنيها وسكانها.

وبالرغم من الحملات الأمنية الكبيرة والعديد من الإجراءات الأخرى إلا أن اليمين المتطرف لا يزال مثيرا للقلق كبير.

ويخشى مراقبون أن تصل الأطراف التي تمثل خطاب الشعبويين على غرار حزب البديل من أجل ألمانيا إلى دوائر الحكم.

المئة من هذه الجرائم. وتأتي تحذيرات المسؤول الألماني بعد سلسلة إنذارات سابقة استهدفت تطويق تهديدات اليمينيين.

وتصاعدت هجمات هؤلاء في الأشهر الماضية ضد اليهود والمسلمين على حد سواء، كما تنامت معاداة المهاجرين وهو ما يستدعي تدخلا أكبر من السلطات لمحاصرة المتطرفين.

وفي 19 فبراير قتل 9 أشخاص بالرصاص في مظاهرات في مدينة هانوا قالت السلطات إنها تتعامل مع الحادثتين على أنهما هجوما إرهابيا يمينيا متطرفا.

وعقب هذا الهجوم أدان شتاينماير الرئيس الاتحادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، هذا الاعتداء، وعبر عن حزنه العميق قائلا "إن الغالبية الساحقة من الشعب في ألمانيا تدين هذا الهجوم وكل أشكال التمييز العرقي والكراهية والعنف. لن نكف عن الدفاع عن التعايش السلمي في بلادنا".

ورجح مراقبون أن يكون هذا التصريح حملة دعائية سياسية حيث تم

برلين - حذر وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر الأربعاء من أن عدد جرائم معاداة السامية في بلاده ارتفع العام الماضي بنسبة 13 في المئة ملقيا باللوم الكامل في ذلك على المتطرفين من التيار اليميني.

وكتفت ألمانيا جهودها للتصدي للجماعات اليمينية المتطرفة في الأشهر القليلة الماضية خاصة بعد أن قتل مسلح في مدينة هاله شخصين خارج معبد يهودي في أكتوبر في حادثة أثارت جدلا واسعا، لاسيما أنها جرت بعد حادثة اغتيال سياسي بعد حملة تحريض من قبل شعوبيين.

وقال زيهوفر وهو من المحافظين بولاية بافاريا "التهديد الأكبر في بلادنا يأتي من اليمين. هذا واقع، يتعين علينا أن نظل حذرين وننتصدي له".

وسجلت السلطات 2032 جريمة ذات صلة بمعاداة السامية العام الماضي بزيادة قدرها 13 في المئة عن عددها في 2018.

وقال زيهوفر إن متطرفين من التيار اليميني ارتكبوا ما يربو على 90 في



الحلول الأمنية لوحدها لا تجدي نفعا

## علي باباجان منتقدا خيارات أردوغان: الرئيس دمر تركيا وديمقراطيتها

الزعيم المعارض يتعهد بإصلاحات في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية



الأعين على باباجان وحظوظه في انتخابات 2023

وأضاف أنه كان هناك تاكل مماثل للمؤسسات الدولية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وقد أدى ذلك إلى حدوث مشاكل عميقة في اقتصاد البلاد والتي تفاقمت خلال جائحة فيروس كورونا.

وقال باباجان "قضايانا كانت كبيرة من قبل، ونحن الآن نعيش تأثير الوباء"، مشيرا إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي هي في طريقها إلى تسجيل أعلى أرقامها منذ أن أكدت تركيا أول حالة إصابة بفيروس كورونا في مارس.

وأردف "لا أرى، أنا وفريقي، مستقبلنا يمكن أن تتحسن فيه تركيا. لذلك، أطلقنا جهودا جديدة".

ويرى مراقبون أن تعنت أردوغان وحزبه وتكتيف ممارساتها القمعية سيوحدان أكثر الأطياف السياسية المعارضة لهما بغية إلحاق الهزيمة بهما في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

ويشير هؤلاء إلى أن تازم الأوضاع الاقتصادية في البلاد سيضعف حظوظ حزب العدالة والتنمية الحاكم في الفوز. وفي هذا السياق قال باباجان إنه سيتعين على الحكومة إعادة بناء الثقة أولا، والتأكد من أن السلطة السياسية ستبقى خارج نطاق القانون.

وأضاف أن إعادة بناء الثقة ستكون خطوة مهمة نحو ضمان عودة العديد من العمال المهملين الذين فروا من البلاد في السنوات الأخيرة.

كما تطرق زعيم حزب ديفلا إلى إقالة الحكومة لرؤساء البلديات من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، وتعيين أمعاء للحكومة مكانهم.

وتتهم الحكومة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد بالعلاقات مع حزب العمال الكردستاني المحظور، الذي يقاتل من أجل استقلاله بالحكم الكردي في تركيا منذ عقود.

وقد واجهه المشرعون ورؤساء البلديات من حزب الشعوب الديمقراطي وكذلك الآلاف من الأعضاء محاكمات بسبب صلات مزعومة بحزب العمال الكردستاني، والذي تدرجه تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كممنظمة إرهابية.

وبينما أدان باباجان استخدام حزب العمال الكردستاني للعنف، فقد أوضح من جهة أخرى أن إقالة عمداء حزب الشعوب الديمقراطي دون مراعاة الأصول القانونية يمكن أن يقوض ثقة الناس في الانتخابات. وقال باباجان "وسيجر ذلك، لا قدر الله، البلاد إلى ساحة مختلفة كلياً".

ويبدأ من ذلك، قال باباجان إنه يأمل في أن يساعد الرئيس المشترك المنتخب حديثا لحزب الشعوب الديمقراطي، مدحت سانكار، في جعل الحزب "حزبا من أجل تركيا"، مستخدما عبارة يتم تداولها بشكل شائع في السياسة التركية للإشارة إلى سياسات أقل تركيزا على العرق وتحظى بشعبية كبيرة في جميع أنحاء البلاد.

ففي تحدٍ لنظام الرئيس رجب طيب أردوغان انتقد علي باباجان وهو أحد أبرز وجوه المعارضة في تركيا الواقع الحقوقي والديمقراطية في تركيا متهما أردوغان بتدمير البلاد وديمقراطيتها على حد تعبيره، متعهدا بإجراء إصلاحات في حال وصوله إلى السلطة وذلك في وقت بدأ فيه العد التنزالي للانتخابات المقبلة التي ستجرى في 2023.

المعارضين الذين يتهم غالبيتهم بتهم إرهابية وغيرها. وفي مقابلة أخرى أذيعت في وقت سابق الاثنين على تلفزيون "خلق" اليساري قال الوزير السابق إن هناك جوا من الخوف يسود تركيا.

وقال باباجان إن مكافحة القيود المفروضة على الحرية هي موضوع يمكن أن يوحد الفصائل السياسية المتنوعة في البلاد في معارضة أردوغان.

وأضاف أنه تم تحذيره من قبل أصدقاء له من تشكيل حزب لمعارضة الرئيس وقالوا له إنه سيواجه "سلطة دولة هائلة" تسيطر أيضا على القضاء.

لكنه قال إنه لم يكن يريد الوقوف هكذا دون فعل أي شيء "بينما تمر البلاد بمثل هذه الحالة"، وأضاف "إن توطيد السلطة في الرئاسة زاد من حدة المشاكل السياسية في تركيا".

**تعنت أردوغان وحزبه سيوحد أكثر الأطياف السياسية المعارضة لهما بغية إلحاق الهزيمة بهما في الانتخابات المقبلة**

والنظام السياسي الحالي في تركيا هو نظام رئاسي بعد أن تم تسليم سلطات البرلمان إلى الرئاسة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء ما جعل الرئاسة أقوى منصب في البلاد.

ومنذ تمرير التعديل الدستوري في عام 2017، يقود الرئيس الآن أيضا حزبا سياسيا، وهو تغيير قال باباجان إنه يجرد المكتب الرئاسي من صفة المحايدة.

وانتقد نائب رئيس الوزراء السابق النظام الحالي لانتخاب الرئيس، حيث يحتاج المرشح إلى أكثر من 50 في المئة من الأصوات للفوز.

وقال إن ذلك أجبر الأحزاب السياسية على تشكيل ائتلافات قبل الانتخابات، حيث لا يمكن لأي حزب بمفرده تأمين هذه الحصص من الأصوات.

وتلقى باباجان، بسبب انتقاده للحكومة الحالية، تويخا الأسبوع الماضي من أردوغان، الذي قال دون تسميته بشكل مباشر إن نجاحه خلال سنوات حزب العدالة والتنمية جاء فقط بفضل مساهمات من أردوغان نفسه.

وقال باباجان إنه حاول التعبير عن الانتقادات من داخل الحزب لكنه غادر بمجرد أن أدرك أنه سيكون من المستحيل حل مشاكل الحزب الذي تاكلت هيكله ومؤسساته الداخلية.

إسطنبول - وجه نائب رئيس الوزراء التركي السابق وزعيم حزب الديمقراطية والتقدم علي باباجان سهام نقده صوب الرئيس رجب طيب أردوغان متهما إياه بتدمير تركيا وديمقراطيتها ووضع اليد على القضاء.

وخلال ظهور إعلامي له تعهد باباجان الذي يستعد للترشح لانتخابات 2023 الرئاسية بإطلاق سراح المعارضين المسجونين كأول مهمة سينفذها إذا فاز حزبه بالسلطة.

وكان المعارض التركي قد أسس حزب الديمقراطية والتقدم في مارس بعد انسحابه من العدالة والتنمية.

وقال باباجان خلال مقابلة مع الصحافي كونيث أوزديمير، إن إطلاق سراح الصحافيين المنقذين وغيرهم ممن وصفوا بأنهم مجرمون أمر يتعلق بالإرادة السياسية ويمكن تحقيقه بمنتهن السهولة.

ويعد باباجان الذي يتمتع بشعبية كبيرة من أبرز مؤسسي حزب العدالة والتنمية الإسلامي، ويشهد مراقبون بدوره في تطوير وإدارة الاقتصاد التركي عند توليه منصبه وحتى العام 2015.

وكان باباجان من أبرز الأصوات التي نادى بضرورة وضع حدٍ للنهج الاستبدادي الذي يتوخاه أردوغان داخل حزبه وفي إدارته للدولة خاصة بعد أن عزز صلاحياته.

وعندما غاب التفاعل مع دعواته غادر باباجان حزب العدالة والتنمية في يوليو من العام الماضي ودعا إلى العودة إلى الديمقراطية عندما تقدم بطلب لإطلاق حزبه الجديد "ديفلا".

وقال باباجان، يمكن أن تقول "للصحافيين، وكتاب الأعمدة، إنهم أحرار من هذه اللحظة"، واصفا ما سيفعله إذا تم انتخاب حزبه "أكتب ما تريد في حدود سيادة القانون العالمية، فلن نتدخل بعد الآن".

وباباجان ليس الأول الذي ينتقد واقع حقوق الإنسان في تركيا حيث وجه مجلس أوروبا لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الدولية في وقت سابق انتقادات لإعانة أداء السلطات في هذا الصدد حيث تحولت تركيا إلى سجن لعدد كبير من المعارضين والصحافيين كذلك.

واستمرت الحملة التي تقودها السلطات ضد هؤلاء بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في العام 2016 والتي تلاها إعلان حالة الطوارئ التي ساهمت في الحد من الحريات في تركيا.

وقال باباجان "دع الناس يخرجون من السجن ودع الآخرين يرونهم يخرجون، حتى يتمكن الجميع من البدء في التفكير بحرية" في إشارة إلى